الدار البيضاء، في 24 نونبر 2023

بيان صحفي

جمعية "أوال حريات" ترافع من اجل إلغاء جميع أشكال التمييز والظلم في التشريعات الوطنية ضد النساء والأطفال

الجمعية تقدم حصيلة الحملة الترافعية التي زارت 8 جهات بالمملكة

نظمت جمعية "أوال حريات" **AWAL**، لقاءا **وطنيًا** يوم 24 نونبر 2023 بمدينة الدار البيضاء، تحت عنوان: "تعددية الأسر في صلب اصلاح المدونة". ويندرج هذا اليوم في إطار النقاش العمومي الحالي حول اصلاح مدونة الأسرة.

وأكدت رئيسة جمعية "أوال حريات" ذة. **نزهة الصقلي** في افتتاح هذا اللقاء، على السياق الحالي الذي يتسم بالنقاش المجتمعي حول اصلاح مدونة الأسرة وكذا المبادرات المتعددة التي كانت الجمعية طرفا فاعلا فيها وكان آخرها اللقاء الوطني الناجح "من أجل تشريعات ضامنة للمساواة في مغرب يتحول" بالرباط. وأشارت رئيسة "أوال حريات" أن هذا المشروع يندرج في إطار رؤية الجمعية لقيام مجتمع يضمن لمواطنيها الحريات والمساواة.

وقدمت **ذة. رشيدة الطاهري،** الكاتبة العامة "أوال الحريات" الخطوط العريضة لمحتوى مذكرة الجمعية:**" الأسر المغربية في مجتمع يتحول"** التي تضم 100 توصية تهدف إلى الاعتراف بالأسر في تعددية تركيباتها وتعدد وضعياتها ووضعيات أفرادها وأساسا النساء والأطفال وتحقيق المساواة في المغرب وضرورة إنهاء تزويج الطفلات وإلغاء جميع أشكال التمييز والظلم في التشريعات الوطنية ضد النساء والأطفال (مدونة الأسرة والتشريع الجنائي) ومن أجل أسر مغربية، فضاءات للمساواة، والإدماج، والأمن، والتضامن.

وقدمت الكاتبة العامة للجمعية حصيلة كيفية وكمية لخلاصات وتوصيات الجولات الجهوية حول المذكرة في إطار مشروع: **"من أجل أسر مغربية، فضاءات للمساواة والإدماج والأمن والتضامن".** حيث اعتمدت الجمعية مقاربة تشاركية في اعداد المذكرة طيلة سنتان (2022 و2023). حيث عقدت

الجمعية لقاءات جهوية زارت جهات: الدار البيضاء-سطات وفاس-مكناس وطنجة تطوان الحسيمة والجهة الشرقية وسوس ماسة.

تميزت الجولات الجهوية نجاحا ساهم فيه شركاء على المستوى الترابي في ثماني جهات (اللائحة بالملحق). وانطلقت الحملة الترافعية للجمعية من مدينة الدار البيضاء (مارس)، ثم وجدة (ماي)، وفاس (يونيو)، وتطوان (يونيو) وأكادير (أكتوبر). وتميزت للقاءات بمشاركة فاعلات وفاعلين من مختلف مجالات اشتغال المجتمع المدني والحقل الأكاديمي وكذا الفاعلين المؤسساتيين. والذين ساهموا في اغناء المذكرة لجعلها أداة للترافع وخلق دينامية مجتمعية حول التوصيات التي تتضمنها.

وتميزت الندوة بعروض فكرية تقدم مقاربة متنوعة ومتكاملة للأسر المغربية. حيث قدم ذ. م. عبد الرحمان عن مديرية الدراسات والأبحاث الديمغرافية بالمندوبية السامية للتخطيط، معطيات إحصائية حول التحولات الجذرية التي تعيشها الأسر المغربية من خلال الانتقال الديموغرافي والسوسيولوجي الحالي.

ذة. نجاة سيمو قدمت وجهة نظر قراءة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لإصلاح مدونة الأسرة وولوج النساء لحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية. من جانبه ساهم ذ. محمد عبد الوهاب رفيقي، الباحث في الفقه الإسلامي، بمداخلة أكد فيها على الجدلية الحالية داخل النص القانوني لمدونة الأسرة بين المرجعية الفقهية والحقوقية والممكن من أجل قراءة متنورة للفقه الإسلامي. أما من وجهة نظر الأستاذة الجامعية، فريدة بناني طرحت ان التعديل المرتقب لمدونة الأسرة من أجل مطلب التغيير الجدري يتطلب توحيد المرجعية والتخلي عن الثنائيات المتناقضة التي تحد من المساواة الفعلية. وفي الأخير، دافع ذ. عبد العزيز الدراز عن مفهوم "اسر جديرة بكل أطفالنا" من خلال تعديلات تشمل نسب الأطفال خارج إطار الزواج ونظام الكفالة وكذا الحالة المدنية.

من أبرز محطات هذا اللقاء تقديم عرض مسرحي تحسيسي من قبل فرقة مسرح "أكواريوم"، للمخرجة والكاتبة المسرحية **نعيمة زيطان**. وتشخيص جميلة الهوني وإيمان رغاي والممثل منصف كابري حول **موضوعين: "الولاية القانونية داخل الأسرة". "و" تدبير الأموال المشتركة داخل الأسر".**

الاتصال الصحفي: رشيدة الطاهري، الكاتبة العامة لجمعية أوال حريات: 0640-269720

ملحق رقم 1:

مذكرة " الأسر المغربية في مجتمع يتحول"

ملخص تنفيذي

تنطلق المذكرة من ثلاث ملاحظات أساسية لتشخيص الوضع الحالي:

أولا: التأكيد على التقدم الكبير الذي أحرزه المغرب خلال العقد الأول من هذا القرن والذي توج بإصلاح كبير للدستور.

ثانيا: تراجع حقوق النساء والأطفال في الفترة التي تلت التعديل الدستوري وفي الأن نفسه ظهور تحديات جديدة تهم جميع أشكال التمييز.

ثالثا: اليوم، تتعرض العديد من الأسر المغربية لعدم المساواة والتمييز العنف، منها آفة تزويج الطفلات حيث يتم خرق حقوقهن الأساسية، كما تقع الأسر تحت الآثار السلبية للسياسات العمومية، لا سيما فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، والتي تظل مرتبطة بالأدوار التقليدية للرجال والنساء.

لا تتوفر للأسر المغربية الشروط اللازمة لتقوم بالأدوار المسندة لها، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الأطفال أو الأشخاص المسنين، أو الأشخاص في وضعية إعاقة. وهذا الواقع يسائلنا حول مدى تفعيل الالتزامات المنصوص عليها في دستور 2011 بخصوص المساواة بين الرجال والنساء وحظر التمييز والعنف، وحماية حقوق الأطفال.

مقاربة الجمعية لهذه التحديات تأخذ بعين الاعتبار التحولات التي يعيشها مجتمعنا والتي لها انعكاسات على تنوع الأسر في تكوينها ووضعياتها، ولذلك تناولنا هذه المواضيع من خلال اعتماد عدة مقاربات خلال سنة 2022 عبر تنظيم أربع مجموعات مركزة وأربع موائد مستديرة عبر جهات المغرب. تتمحور مذكرة جمعية أوال-حريات حول خمسة أجزاء. فبعد التذكير بالسياق القانوني الوطني وتوضيح المنهجية المتبعة، تقترح المذكرة توصيات حول المحاور التالية:

1. توسيع مفهوم وتعريف الأسرة ليشمل الأسر في تنوعها وتعددية تكوينها ووضعياتها.
2. حماية الطفلات من التزويج.
3. تفعيل المساواة.
4. إعطاء الأولوية للمصلحة الفضلى للطفل.
5. العمل على ضمان استقرار الأسر.
6. تعزيز الحماية الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي.

ولكي تتخذ مذكرة "أوال-حريات" شكلا اجرائيا وتنفيذيا، نقترح أيضا تدابير مصاحبة تغطي المجالات التالية:

- الآليات المؤسساتية
- نشر وتعزيز ثقافة المساواة.

- التواصل بشأن الإصلاحات.

الملحق رقم 2: شركاء المشروع من جمعيات المجتمع المدني:

1.جمعية نساء الجنوب – اكادير

2. جمعية مبادرات لحماية حقوق النساء – فاس

3. جمعية "وجدة عين الغزال 2000"- وجدة

4. جمعية "السيدةالحرة للمواطنة وتكافؤ الفرص جهة طنجة – تطوان – الحسيمة"- تطوان

5. جمعية النخيل – مراكش

6. مركز حبيبة الزاهي- الدار البيضاء

7.جمعية تطلعات نسائية – مكناس

8. جمعية ملتقى المرأة بالريف – الحسيمة